# التَّـــحوّل الدّيمقراطـــــي في المغرب العـــــربي
## " تونس ، المغرب أنموذجـــا"

د . مصطفى أبوالقاسم دبوب ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الزاوية.

**المُـقدّمة :**

شهد العالم نهاية الحرب الباردة جنوحاً ملحوظاً نحو الديمقراطية ، وقد صدرت العديد من الدّراسات ، والبحوث ، والتقارير التي تناولت قضية التّحول الديمقراطي على مستويات مختلفة نظرية كانت ، أو تطبيقية ، دراسة حالة ، أو دراسات مقارنة، كما طرحت أدبيات الانتقال الديمقراطي العديد من المفاهيم ، والمقولات النظرية ، والمداخل المنهجية ، والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة ، وقد تزايد الاهتمام بها في ظل التحولات الجوهرية ، والمتسارعة التي تعرفها البيئة الدّولية ، حتى أن قيـم الديمقراطية صارت تعبير عن ثقافة عالمية ، وفي سياق التحولات ، والتغيرات التي عرفتها بنية النظم السياسية العربية من موجات الاحتجاج السياسي الاجتماعي ، واندلاع الحركات الشعبية في أكثر من بلد عربي ، مع تنـــامي أشكال جديدة من تكنولوجيات التواصل الحديثة العابرة للحدود في الحشد ، والتعبئة ، مع وجود الرغبة في التغيير ، والارتدادات المناهضة لها ، كل ذلك أنتـــج تحولات ديناميكية سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية هائلة ، فقد بدأت المؤشرات الديمقراطية تفرض نفسها على الواقع السياسي العربي ، إلاّ أن لـكل بلد خصوصيته ، وتركيبته الاجتماعية ، والفئوية ، والدينية ، والطائفية، والمذهبية ، الأمـــر الذي اتخذت فيه مسارات التغييرات أشكالاً ، وطرقاً مختلفة في طبيعتها ، ومنعرجاتها ، وإنْ جمعتها بعض المشتركات ، الأمر الذي أنتـــج ظهور فاعلين جدد ، وفدوا من مسالك، ومسارات مختلفة ، وأفـــول آخرين تكلسوا على السلطة لزمن طويل ، ولقد كانت نقطة التحول هذه التي هزت العالم العربي في 17 ديسمبر 2010 م ، وأنهت حالة الاحتكار للحقل السياسي ، وجاءت كـــرد فعل للمتغيرات الداخلية نتيجة للازمة العميقة التي تعيشها الأنظمة السياسية ، والتي فقدت المرونة ، والتكيف مع المتغيرات، وآفاق تطور عملية الانتقال ، والتحول الديمقراطي، إلا إنه وباستثناءات محدودة جداً شهدت كل تلك التطلعات والتحولات السياسية انحساراً ملحوظا ، ولم تنتج الديمقراطية التي شكلت المطلب الأساسي للشعوب ، وبدأت أقرب على الفوضى منها إلى العمل المنظم ، وظهرت العديد من العقبات ، والاكراهات التي تعترض التحول ، والانتقال،

والتداول الديمقراطي ، فثمة مسارات اضطرارية ، وممرات إلزامية يستحيل تجاوزها في معرض الحديث عن آليات التحول الديمقراطي السلمي، وعوامل التغيير ، كما أن هناك عدة مدارس تقدم الأنساق المفاهيمية لبعض الاصطلاحات في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي ، ومنها المدرسة التحديثية ( المقاربة التحديثية ) ، والمدرسة البنيوية ( المقاربة البنيوية ) ، والمدرسة الانتقالية ( المقاربة الانتقالية ) ، كمدارس معترف بها في العلوم السلوكية ، وهذه الدراسة تسعى لتقديم نمطٍ من النسق المفاهيمى المبسط لمقاربات للحراك الديمقراطي الجـــاري الآن في المنطقة العربية ، فليس كل انتقال في الحراك السياسي هو بالضرورة ديمقراطـــي النسق والمفهوم ؛ ولكن يمكن أن يكون أفعال وردود أفعال عن مطلب الديمقراطية المشروع .

## إشكالية الدراسة :

إن دواعي التغيير، ودوافع الإصـــلاح في الوطن العربي عامة ، والدول المغاربية خاصة جاءت نتيجة لمجموعة من المتغيرات المرتبطة بتفاعلات داخلية ، وأخـــرى وثيقة الصلة بالتحولات الإقليمية والدولية، فالاحتجاجات التي طالت كافة البلدان المغاربية، وبدرجات متفاوتة ، هدفت إلى تفعيل الأنساق الحقوقية خاصة المتعلقة بأدوات التمكين السياسي عبر الأطر الدستورية بغية بناء مؤسسات سياسية فعالة ، ومن هنا ينبع التساؤل الرئيس لهذه الدراسة :

- ما هي الآثار السياسية لعملية التحول الديمقراطي في الدول المغاربية عامة ، وفي تونس والمغرب خاصة ، ومن التساؤل الرئيس للدراسة انبثقت عنه التساؤلات الفرعية التالية :

ما هي محددات ، وشروط التحول الديمقراطي في الدول المغاربية عامة ، وتونس والمغرب خاصة ؟ وما هي الأبعاد الرئيسة لعملية التحول الديمقراطي في الدول المغاربية ؟ ، ما هـــي المؤثرات ، والمتغيرات التي حكمت عملية التحول الديمقراطي، وما مدى استجابة تلك النظم لموجة التحول الديمقراطي ؟ وهل استطاعت التكيّـــف مع ضغوطات البيئتين الداخلية ، والخارجية ؟

## الفرضية :

تفترض الدراســـة بأن موضوع الإصلاح ، والتحول الديمقراطي في الدول المغاربية سيبقى شكلياً ، وعرضه للانحلال والتفسخ ، إذا افتقر إلى القناعة من قبل النظم السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني والمضمون القادر على تغذية المرتكزات

الأساسية للإصلاح السياسي ، كالعدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص ، ومحاربة الفساد، وينبثق عن هذه الفرضية، عدة فرضيات فرعيـــة تسهم في معالجة الدراسة البحثية ، وهـــي كالتالي :

1- الدول المغاربية بحاجة إلى عملية تحول ديمقراطي ، وفقاً للشروط ، والمحددات التي تتناغم مع طبيعة ، وسمات المنطقة العربية ، ويعتبر الدستور ، والقوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي ، والأحزاب ، وحرية التعبير ، هي الأسس والمرتكزات، وبالتالي تبقى مرجعيات تُمكن من تقييم ، واقع الدول ، ومستقبلها في التحول الديمقراطي ، والحراك السياسي بصفة عامة .
2- يشكل البعد السياسي ركيزة أساسية لعملية التحول الديمقراطي ، وهو محدد لنجاح أو فشل هذه العملية التي تؤدّي لزيادة ممارسة الحريات ، والمشاركة السياسية .
3- أدّى فشل بعض الأنظمة السياسية العربية في تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها إلى محاولة البحث عن مخرج من أزماتها بالاتجاه نحو تحول ديمقراطي محدود كإجراء وقائي للتخفيف من حدة الحراك الاجتماعي من جهة ، ومواجهة المعارضة السياسية المتنامية التي اتسعت قاعدتها من جهة أخـــرى .

## أهداف الدّراســـــة :

تهدف الدراسة إلى مناقشة الأسس ، والمرتكزات النظرية لعملية التّـــحول الديمقراطي ، من خلال التعريف بالمفهوم ، ورصد وتحليل الأسباب التي تـــؤدّي إلى الانتقال ، والطرق ، أو الأساليب التي تتم من خـــلالها عملية الانتقال ، ومخرجات هذه العملية، إضافة إلى محاولة فهم تجربتي كلٍ من تونس والمغرب في الانتخابات، والتحول الديمقراطي ، من خلال المنهج المقارن، ومن ثـــمَّ بيان أوجه الشبه والاختلاف بين الحالتين ، لهذا سوف تثير الدراسة الأدوات ، والآليات اللازمة للتحول الديمقراطي ، بعد الوقوف على ماهية المعوّقات التي ما زالت تعترض المسيرة الديمقراطية في تلك الدّول ، كما تستعرض الأسس النظرية التي يستند عليها في عملية التحول الديمقراطي في تونس والمغرب كحالة مقارنة ، ومن خلال استعراض العوامل التي أسهمت في استئناف عملية التحول الديمقراطي من جهة ، والوقوف على محددات النهج الديمقراطي في هذه الدّول من جهة أخرى .

## أهمية الدّراســـــة :

تكمن أهمية الدراسة في كـون عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية تعد من أبرز المطالب الوطنية ، وأكثرها إلحاحاً للمنطقة العربية ، لأن عنصر المشاركة ، وموضوع التعددية السياسية لها علاقة مباشرة بعملية التنمية الشاملة من جهة ، ولكون عملية التحول الديمقراطي أصبحت نظرية عالمية مطروحة في إطار النظم السياسية على اختلافها ، الأمــر الذي يستلزم مواصلة الجهود في دراستها لأجل تطبيقها بأفضل الطـرق ، كما أن تفاعل الأحداث ، وديناميةالحالات السياسية في دول التحول الديمقراطي يستوجب إلقاء الضوء على آليات التحول الديمقراطي ، فعملية التحول الديمقراطي تتطلب العديد من الشروط ، والمحددات التي يتوجّب توفرها ليكون هذا الانتقال سليماً ، ويعطي النتائج المرجوّة ، كما أن البعد السياسي مؤشر على مدى التقدم أو الإخفاق في عملية التحول ، وتكمن أهمية البحث في تبيان الأسس ، والركائز ، والعوامل، والمعوقات المؤثرة في التحول الديمقراطي في كلّ من تونس والمغرب ، بالنّظر إلى ما تشهده النظم السياسية في بلدان العالم العربــي من تطورات ، وانتقالات نحو الديمقراطية .

## الإطار المنـهجي للدراسة :

نظراً ؛ لأن موضوعنا دراسة مقارنة سنستخدم المنهج المقارن عند التطرق لدراسة الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي ( تونس ، المغرب ) في تكوينها ومؤسساتها لأجل الوصول إلى تفسير عمليات الاختلاف والتشابه ، إلى جانب المنهج المقارن سنستعين بالمنهج التاريخي ، والتحليلي لتغطية جوانب الدراسة ، للوقوف على طبيعية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ( تونس ، المغرب ) ، من خلال ماضيه وحاضره ، وتتبع التطور التاريخي للإطار الدستوري والمؤسسي لعملية التحول الديمقراطي ، وتحليل المتغيرات الرئيسة التي تؤثر على واقع التحول ، كالثقافة السياسية ، والعناصر الأخــرى ذات العلاقة بآليات الإصلاح المطلوبة، وتحليل مفرداتها ، كما نستخدم منهج النظم لكونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي ، بهدف تتبع جدية الأنظمة السياسية بدول الدراسة (كحالة دراسة) في ترسيخ التحول الديمقراطي ، مع التعرف على المؤشرات التي توضح ذلك من خلال العناصر التي يتكون منها النظام ، حسب ما أشــار إليه (ديفيد إيستون) رائد التحـليل النظمـي ، وعملية التحول، إضافة إلى المخـرجات. وأخيرا استخدم الباحث

المنهج القانوني للوقوف على مدى ملائمة القواعد القانونية ، كمرتكزات ، وأسس نظرية للتحول الديمقراطي في بلدان الدراسة .

**هيكلية الدراســـة :**

انطلاقا من الإشكالية ، والفرضية عمدنا إلى تصميم الدراسة إلى مقدمة ، وثلاث مباحث رئيسة كل مبحث ينقسم إلى مطلبين ، وفق السياقات المنهجية ، إضافة للخاتمة وقائمة المصادر على النحو التالي : المبحث الأول : التأصيل النظري للتحول الديمقراطي، والمبحث الثاني : دوافع التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية ( تونس ، المغرب أنموذجا ) ، والمبحث الثالث : مسارات وأبعاد التحول الديمقراطي في تونس ، المغرب . دراسة مقارنة ، ثم الخاتمة حيث ذُكِرَ فيها أهم ما توصل إليها الدّراســـة في نقاط .

**المبحث الأول ــ التأصيل النظري للتحول الديمقراطي :**

شهدت أدبيات العلوم السياسية زخماً من التطورات السياسية في قضايا الديمقراطية ، والإصلاح السياسي ، والتحول الديمقراطي ، ومعه ازدادت الحــاجة إلى ضرورة ضبط المفاهيم ، والمصطلحات المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي التي تشهدها الأنظمة السياسية بدول العالم الثالث ، والتي تبدى معظمها تراجعاً للتوجّهات التسلطية ، وتنامي التحولات الديمقراطية ، وفي هذا السياق شهد حقل السياسات المقارنة بدوره تطورا موازيا لمواكبة الأحداث المتلاحقة التي تشهدها الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث ، حتى بات موضوع التّــحول نحو الديمقراطية يشغل حيزا متناميا من شواغل الباحثين ، والمحللين السياسيين (1) ، فقد صار أحد الموجات الكبرى الذي يشهدها العالم المعاصر ، التي بدأت في التّبلور منذ منتصف السبعينيات، والثمانينيات من القــرن الماضي ، حتى تبلورت هذه الملامح خلال فترة التسعينيات، فبعد أن كانت قضية الاستقلال الوطنـــي قضية الخمسينات كانت التنمية والتحديث قضية الستينات ، وفي الثمانينيات كانت الديمقراطية (2) ، فالتّحول الديمقراطي مفهوم جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في عقد التسعينيات من القــرن العشرين ، يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، وأسلوب جديد لممارسة السياسة ، والسعي إلى السلطة ، فالتحول الديمقراطي ثورة بمفهوم جديد ، ومن هنا فإن محاولة التأصيل المفاهيمي تستلزم الرجوع إلى الأصول اللغوية للتحول الديمقراطي(3) .

**المطلب الأول ــ الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي .**

يهدف التأصيل النــظري البحث في تاريخ التحول الديمقراطي من أول نشأته ، مع تحديد التطورات المختلفة ، وهنا وجب الرجــوع إلى بعض الأدبيات التي كان لها دور في مسألة التحول كنظرية ( صامويل هانتغتون) ، والتي من خلالها حدد ثلاثة تحولات كبرى مــرّ بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية .

- المرحلة الأولى بدأت سنة 1828 م ، وامتدت إلى سنة 1926 م .
- المرحلة الثانية من سنة 1943م إلى سنة 1962 م .
- المرحلة الثالثة وهي أهــم مراحل التّحول بدأت من سنة 1974م والتي لا تزال مستمرة حتى وقتنا الحاضر .

وقد تميّزت المرحلة الأخيــرة بتحول العديد من النظم الشمولية إلى نظم أكثر انفتاحا اتسمت بالتعددية السياسية ، وزيادة المشاركة السياسية في الحياة العامّة ، وتعتبر الموجة الثالثة أهم مراحل التّحول نحو الديمقراطية عند ( صامويل) (4) ، واعتبرها الأهــم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، فقبل هذا التاريخ كان هناك عدد كبير من أنظمة الحكم الشمولية ( نظم حكم عسكرية ، نظام الحزب الواحد ، نظم دكتاتورية ) في المقابل كانت نظم الحكم الديمقراطية قليلة في أمريكا اللاتينية، وأسيا، وأفريقيا ، وفي منتصف السبعينيات شهد العالم الموجة الثالثة من الديمقراطية ( التحول الديمقراطي ) على حدّ وصف ( صامويل هانتغتون) ، والتي كانت قد بدأت في البرتغال، وإسبانيا ، واليونان منذ 1974م ، وانتشرت بعد هذا التاريخ لبلدان أمريكا اللاتينية ، وبعض أجزاء آسيا فترة الثمانينات لتمتدّ إلى أوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفيتي (السابق) ، وأجــزاء من أفريقيا منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم (5) .

**أولاً ــ الدلالات المعرفية للتحول الديمقراطي :**

تأسيساً على ما سبق فإن التّحول الديمقراطي يمتد في مضمونه السياسي والاجتماعي إلى التغيير الكامل والجوهري لعمليات السلطة في العملية السياسية ، وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي ، ويمثل التحول التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دولة ما .

فالتحول هو : العملية التي من خلالها تطبق قواعد المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخــرى غير تلك القواعد ، والإجراءات

الديمقراطية . إذن التحول هو : عملية تمس النظام العام في كافة جوانبه من النخبة ، والهياكل والمؤسسات ، والنسق الاقتصادي، والثقافي .

فالتحول الديمقراطي هو: العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق السياسية ، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية ، المرتبطة بالعملية السياسية في الدّولة .

فالتحول في أوجــز معانيه بالدلالات اللغوية للمعنى هو : المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي ، فالنظام السياسي الذي يمر بحالة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي تجاه التحول نحو نظام ديمقراطي ، حيث تكون عملية التحول مجموعة المراحل المتميزة ، والتي تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ملامح نظام ديمقراطي يسعى إلى ترسيخ قواعد الديمقراطية الأساسية ، وهي بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي ، وتطلب مرحلة رســـوخ الديمقراطية ، وقتاً وجهداً كبيرين عبر فترة زمنية طويلة(6)

فالتحول الديمقراطي هو انتقال نوعـــي في طبيعة النظام السياسي ، وسيادة ثقافة سياسة جديدة لدى كافة فواعل وديناميات العملية السياسية ( أطراف السلطة ، أو المعارضة ) ، الأمــر الذي يسمح ببناء وعي سياسي جديد في العملية السياسية داخل المجتمع ، وتتجلى هذه الثقافة من خلال تصوّر العملية السياسية قاعدة منافسة اجتماعية سلمية بين كافة الأطراف السياسية تسودها روح التوافق ، والتراضي ، وإنهاء حالة الاحتكار السياسي للسلطة ، والتفرد في القرار السياسي ، ومراعاة مصالح الأطراف السياسية الأخرى لتصبح السلطة السياسية مفتوحة أمام كافة الأطراف للتداول السلمي ، وتصبح المعارضة السياسية حقاً مشروعاً للأفراد والتكوينات السياسية الأخرى(7) ، وليتحقق التحول الديمقراطي لابد من توفــر جملة من الأسباب داخلية وخارجية قد تختلف من حالة إلى حالة أخــرى ، بحيث أن ما يمكن اعتباره أسبابا حاكمة في حالة ما قد لا يكون كذلك في حالة أخرى ، لذا فأنه لا يمكن تفسير التحول أو إرجاعه إلى علة واحدة أو سبب واحد ، فغالباً ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي ، بعضها داخلي والآخر خارجي ، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية والتاريخية ، والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال ، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين أنفسهم فتفاقم حدة الأزمات الداخلية (اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو سياسية) وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية فإنه يفقد شرعيته ، وقد

تحدث ثورة ، أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي ، وتفتتح مرحلة الانتقال الديمقراطي ، وقد تكون الأسباب متعلقة بطبيعة الفاعلين السياسيين أنفسهم ، فالقيادة السياسية ، أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الديمقراطية هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة ، وقد تكون طبيعة المجتمع المدني وفاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي . كما أن للعامل الخارجي دور في الدفع بعملية التحول الديمقراطي وبدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة إلا إن تأثير العامل الخارجي في عملية الانتقال الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخــرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين ، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة ، وقد أكّدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للانتقال الديمقراطي ، فالأصل في عملية الانتقال هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مساندا ، كما إن بعض العوامل الخارجية لعبت دوراً هاماً في ترسيخ النظم التسلطية وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأميركية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى عقود طالما استمرت هذه النظم ، تتوافق مع مصالحها (8)

**ثانياً ــ التمييز بين مفاهيم تشاطر التحول الدلالات اللغوية :**

تتداخل العديد من المفاهيم ، والمصطلحات الأخرى ذات الدلالات المتشابهة مع مفهوم التحول الديمقراطي ، كالانتقال الديمقراطي ، والإصلاح السياسي ، والتحول الليبرالي ، هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل مع التحول الديمقراطي ، إلا أنها تتميز بقدر من الاختلافات الجزئية ، والتفصيلية فيما بينها ، ومن خلال الدراسة سنحاول إبراز أهــم القواسم المشتركة فيما بينها .

**1- الانتقال الديمقراطي** :

هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي يتسم فيها بتنوع أشكاله ، ومن خلال الانتقال يتم إرساء وصياغة قواعد حل الصراعات بالطرق السلمية، وتنتهي مرحلة الانتقال بوضع دستور ، وتنظيم الانتخابات ، وإرساء ثوابت المشاركة السياسية(9) .

**2- الإصلاح السياسي .**

الدلالات المعرفية لمفهوم الإصلاح السياسي يعني على وصف حدوث تحسينات، وتحولات إيجابية مع المقارنة بواقع الحال ، والإصلاح في أبعاده السياسية يركز على جودة الحكم ، وصلاحياته من خلال تحسين كفاءة النظام .

**3- التحول الليبرالي :**

يعد التّحول الديمقراطي أعـــمّ ، وأشمل من التَّـــحول الليبرالي الذي يعني بزيادة توسيع نطاق الحريات للأفراد من خلال تقديم الضمانات الضرورية حيال تعسف الدولة ، وعملية التحول الليبرالي تتميز بالتّخفيف من حدّة القبضة الحكومية على الأفراد والجماعة ، ومن ثم إضفاء قدر من المرونة من طرف الحكومة من خلال زيادة مساحة الحريات العامة ، على الرغم من أن القبضة الحكومية لا تزال هي نفسها وتستطيع التراجع في أي وقت عن قدر الحرية الذي منحته (10)

## المطلب الثاني ــ آليـــات ونظريات التحوّل الديمقراطي :

**أولاً ـ آليات التحول الديمقراطي :**

يختلف العديد من الباحثين حول آليات التحول من دولة إلى أخرى ، ومن نظام سياسي إلى آخـــر، ويرجع السبب لاختلاف النظم السياسية القائمة ، ويوجد نوعيتان من آليات التَّحول هما :

**1- الآليات السلمية للتحول :**

في هذا النوع من الآليات تتم فيه عملية التحول دون اللجوء إلى أدوات العنف، والإكراه المادي ، ويكون ذلك من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغيير للتكيف مع المعطيات الجديدة ، وقد يكون عن طريق الضغط على السلطة التي تشعر بضرورة التغيير ، ومن ثمّ تلجا إلى إجراء تعديلات دستورية ، وأجراء انتخابات حرة كما حصل في البرازيل ، والذي كان بمبادرة من النظام السياسي الحاكم(11) .

وهناك العديد من بين الآليات السلمية للتحول الديمقراطي ، منها: التداول على السلطة كأحد هذه الآليات الأساسية ، فالتداول هو مبدأ أساسي من مبادئ الدستور الديمقراطي ، والذي يكون بالتداول على السلطة بين كافة القوى السياسية الشرعية وفقا لنتائج الاقتراع العام ، والتداول من الصعب حصره في إطار مفهوم واحد ، فالتداول يرتبط بتعدد ، وجوهه ، وأشكاله (12) .

**2- الآليات غير السلمية .**

إن عدم اعتماد آليات الديمقراطية السليمة ، من خلال تمسّــك الأنظمة السياسية بالسلطة تحت العديد من المزاعم ، والذرائع ، والنظر إلى التحول الديمقراطي ، والتداول على السلطة كونه نبتاً شيطانيا ، أو فكراً غريباً ، وغياب دستور ديمقراطي وقوانين انتخابات حرة تسمح بالتمثيل السياسي(13) ، فحتما أن التحول الديمقراطي سيأخذ منحنى آخر وينحدر نحو الآليات غير السلمية للتغيير، ويتخذ من العنف وسيلة للتحول كالانقلابات والعنف الشعبي كما حصل في العديد من الدول ، والأنظمة السياسية ، وقد يتخذ العنف صور متعددة ، ولا تختص به دولة أو نظام سياسي حيث يوجد في كافة المجتمعات دون استثناء ، ومن الأشكال المألوفة للعنف الأساسي الاغتيالات أو محاولة الاغتيالات ، وهي : القتل ، أي : محاولة قتل شخصيات معينة تشغل مناصب سياسية ذات تأثير على القرارات السياسية ، وكذا الانقلابات التي تكون عادة فجائية وسريعة ، وتطيح بالنخب الحاكمة ، وتتسم بالعنف ، وأحيانا تكون داخل النخب الحاكمة نفسها لتحل نخب جديدة محل أخــرى قد تمت الإطاحة بها ، وعادة ما تتم من قبل الأجهزة العسكرية ، والأمنية المدعومة شعبياً(14) .

**ثانياً ـ نظريات التحول الديمقراطي :**

تشير الأدبيات العامة حول التحول الديمقراطي بأن هناك العديد من النظريات والمداخل ، والمقاربات التي تعالج ، وتفسّــر عملية التحول الديمقراطي ، إلاّ أنه هناك ثلاث نظريات رئيسة تفسّــر عمليات التحول ، وأنماطها ، والعوامل المؤثرة فيها ، وهي علــى النحو التالي :

**1- نظرية الحداثة :**

تقوم فلسفة هذه النظرية على أنَّ للتنمية الاقتصادية بدور رئيسي في عملية التحول الديمقراطي(15) ويحاول هذا المدخل الربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، وأول من عبّر عن هذا الاتجاه ( آدم سميث Adam Smith ) في كتابه ثــروة الأمم ، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة في الربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية كانت من عالم الاجتماع الأمريكي ( ليبست S.M Lipset ) من خلال أطروحته بعنوان بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية ، وفي 1960 م ، نشــر كتاب الرجل السياسي ، والذي يعتبر أهم كتاب حول هذه النظرية ، ومن خلال الكتاب يفترض ( ليبست) وجود تطابق بين النظم الديمقراطية ، والتنمية الاقتصادية ، فالتنمية وفق منظور ( ليبست) تربط التعليم والاتجاه نحو مزيد من

المشاركة السياسية ، وتخفف حدة التفاعلات السياسية ، والتنمية الاقتصادية تزيد من نموّ الحياة الترابطية ، والمجتمع المدني .

**2- النظرية الانتقالية الديناميكية ( المدخل الانتقالي ) :**

من رواد وأنصار هذه النظرية الباحث الأمريكي ( دانكورت روستو Dankwart Rustow ) ، وقد عمد هذا الباحث على الاعتماد على المقاربة التاريخية في نظريته من خلال المقارنة بين عدة بلدان ، وتبين له أن التحول الديمقراطي يمر بأربع مراحل أو طرق رئيسة :

1- الوحدة الوطنية : وهي وضوح الشخصية القومية وإجماع المواطنين حول المجتمع السياسي .
2- المرحلة التحضيرية : وفيها يتم الصراع بين النخب الجديدة، والنخب التقليدية.
3- مرحلة القرار : وهي المرحلة التي تتوصل فيها أطراف الصراع إلى تبني قواعد نهائية لحسم الصراع وممارسة السلطة .
4- مرحلة التعود : هنا الديمقراطية تعبر عن تجربتها الأولى ، وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع .

**3- النظرية البنيوية :**

تعتمد هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن التحول الديمقراطي يتحدد من خلال البنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية ، وليست عن طريق مبادرات أو خيارات النخب ، فلا يمكن تفسير مبادرات النخب بعيدة أو دون الرجوع للضر وف البنيوية(16) .

## المطلب الثالث ــ تحديات ومعوّقات التحوّل الديمقراطي .

أن فكرة التحول الديمقراطي تعني التغيير الجوهري لعلاقات السلطة في المجال السياسي داخل الدولة ، إلا أن العديد من التحديات والمعوقات أمام عملية التحول الديمقراطي أهمها :

1- معوقات النخب الحاكمة ، وتكوينها سواء من الأصول الملكية الوراثية ، أو النحب التكنوقراطية ، فالقيادة السياسية في أيّ دولة تشكل عاملاً مؤثراً في التحول الديمقراطي، فهيمنة الأنظمة السياسية ، واختراقها ، وتدجينها للمجتمع المدني واستخدامه لمصالحها ، والشخصانية، وعدم التداول السلمي للسلطة ،

وغياب الشرعية ، والنظام السلطوي الأبوي لبعض المجتمعات ، والتمييز الديني ، والعرقي، وضعف المواطنة(17) .

2- سيطرة الحزب الواحد ، وعدم التعددية السياسية ، الأمر الذي ينتج عنه المراقبة للقضاء العام ، وإباحة التنافس والصراع السياسي بين الأحزاب السياسية ، وانعدام حرية التعبير والتفكير مما يسهم في توفير أرضية خصبة لتزايد النفوذ الأجنبي ، ومن ثم تنمية الصراعات الداخلية التي تهدد الكيان الوطني بالدولة ، وقد تعود بالمجتمع للقيم الطائفية والعشائرية والجهورية .

3- غياب مبدأ التنافس على الحكم في حالة قيام النخب السياسية بوجود مؤسسات برلمانية ، أو انتخابات شكلية ، وهي قاعدة تقوم عليها الحياة السياسية المزورة للعملية السياسية ، الأمر الذي يفسر أن الحياة السياسية لا تزال أسيرة.

4- بعض المعوقات المتعلقة ببنية الدولة ، وما تتضمنه من بنى وأطر ومؤسسات سياسية وقانونية ، فهي من يحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس ، وحدود اختياراتهم ، والآفاق المفتوحة أمامهم(18) .

5- معوقات الثقافة السياسية داخل المجتمع . فالثقافة السياسية تؤسس على مجموعة من القيم والمعارف والمفاهيم المكتسبة من الميراث التاريخي والجغرافي ، وتتصف الثقافة السياسية بالخصوصية من مجتمع لآخر ، وتلعب الثقافة السياسية دوراً محورياً في التحول الديمقراطي من خلال الضغط على النخب السياسية لإجبارها على الإصلاح السياسي ، وقد تكون الثقافة عائقاً أمام التحول الديمقراطي ، وتعاني بعض الدول من إشكالية بناء نموذج إصلاحي لعدم القدرة على استيعاب ولاء المواطن(19) .

## المبحث الثاني ــ دوافع التحول الديمقراطـــي في البلدان المغاربيـــة ( تونس ، المغرب أنموذجا ) :

انشغل كثير من الباحثين حول تفسير إشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية ، وقدّموا العديد من البحوث ، والنظريات التي تتعلق ببنية ، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة بالمجتمعات العربية ، فبعض الباحثين تطرّق لظاهرة الاقتصاد الريعى ، والدولة الريعية ، وبعضهم الآخــر رأى في العامل الخارجي وهي إحدى المعوقات الأساسية للتحول الديمقراطي كدعم بعض الدول الكبرى لأنظمة سياسية تسلطية طالما ظلت هذه النظم مرتبطة بأهدافها ، وتخدم مصالحها ، ومن ثمَّ بقاؤها في السلطة لفترة زمنية طويلة، وعلى أثــر موجة الاحتجاجات، والانتفاضات ، والاحتجاجات التي

اجتاحت العالم العربي منذ أواخر 2010 م ، ودرج على تسميته بثورات الربيع العربي ، والتي كانت أبرز نتائجها إطاحة نظم سياسية عتيدة ، استمرت في الحكم لعقود طويلة ، وأنظمة سياسية بادرت بإصلاحات داخلية سياسية وتغييرات كبيرة بالدستور ، وإعطاء هامش كبير للأفراد للمشاركة السياسية في الحياة العامة ، والتداول السلمي على السلطة، والتحول الديمقراطي بشكل تدريجي ، هذه التحولات السياسية الكبرى دحضت مقولة الاستثنائية العربية من الديمقراطية ، وبغض النظر عن الجدل حول مفهوم الربيع العربي من حيث حجيته العلمية ، والدول التي يشملها ، وأنماط التغيير السياسي التي تندرج في إطاره ، فإن هذه الدراسة ستركز على الدول التي تم تغيير الأنظمة الحاكمة فيها ( تونس ) ، والدول التي بادرت فيها الأنظمة السياسية بإجراء إصلاحات جوهرية دستورية وقانونية ( المملكة المغربية )، لذا فأن مسألة دمقرطة النظم السياسية في الدول المغاربية تتطلب دراسة نقدية أكثر من كونها دراسة وصفية ومسحية ، وذلك لغرض فهم أبعاد التحول الديمقراطي الحقيقي ، ومن ثم إدراك التحديات ، والاكراهات التي تواجهها هذه الدول .

## المطلب الأول ـ دواعي ومبررات التّحول الديمقراطي في ـ تونس .

لقد ظلت ولفترة طويلة من الزمن السلطة الفعلية في الدولة بيد الرئيس أو الملك ، فبمجرد وصول الرئيس للسلطة يظل هاجسه الأكبر هو بقاؤه في السلطة قدر الإمكان مع غياب كلي وشامل للمؤسسات الفاعلة ، وإفراغ الدساتير من محتواها ، وغياب التعددية السياسية الفعلية والتداول السلمي للسلطة ، وانعدام مبدأ الفصل بين السلطات، وتهميش وبؤس وتعطيل الإنتاجية ، ومن ثم فقدان معظم الدول العربية والمغاربية للشرعية ، وغياب جوهر الديمقراطية عن النظم السياسية المغاربية(20) .

**مبررات التحول الديمقراطي في تونس .**

انطلق الحراك العربي التونسي في نهاية 2010 م ، لتعلن نهاية حقبة قديمة ، وبداية مرحلة جديدة ، ففي ظل غياب التداول السلمي للسلطة ، وتـــآكل الشرعية التقليدية الإيديولوجية في الدول الوطنية والفساد المالي والاقتصادي اندلعت موجات الحراك الشعبي في العديد من الأقطار العربية، ففي تونس كان من الصعب ؛ بل من المستحيل إيقاف الجموع على الرغم من محاولات النظام التصدي لها ، إلا أن تلك المحاولات بآت بالفشل ، فالشعب في تونس أصبح جاهزاً ، وناضجاً لرفض الوضع القائم بسبب انعدام الحقوق المدنية والسياسية ، بسبب هيمنة النخبة الحاكمة خلال فترة الرئيس زين العابدين بن علي على كافة مناحي الحياة العامة في تونس ، وخاصة

المال والأعمال، فقد عملت النخبة الحاكمة على تطويع القوانين لأجل السيطرة على الممتلكات العامة للدولة ، والحصول على القروض الضخمة ، الأمر الذي أدى إلى تحول العديد من الممتلكات العامة إلى ملكية خاصة ، بالإضافة إلى الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان من طرف النظام السياسي ، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل حتى وصل إلى 30% ، الأمر الذي نتج عنه تنامي الفقر بشكل كبير في العديد من المناطق والقرى ، ومن ثم تدهور القدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع الأسعار والعجز في الميزان التجاري للدولة لتصاعد الواردات ، وانخفاض الصادرات ، وزادت الرشوة بشكل كبير في الاقتصاد ، وانعدمت الشفافية ، ومن ثم فقدت العديد من مؤسسات الدولة مصداقيتها ، والفرص لم تكن متاحة لكل أبناء الشعب ، فقد كان التمايز والمحسوبية ، ووضع الرجل غير المناسب في المكان الذي لا يستحق، ومن ثم أهدار الفرص والوظائف لمن لا يستحقونها (21) .

وعلى مستوى السلطة السياسية تبنى الرئيس زين العابدين بن على نظام المحاصصة في انتخابات 1999 م ، فقد أعطى أحزاب المعارضة 34 مقعداً في البرلمان التونسي ، في الوقت الذي حصل فيه الرئيس على نسبة 99% من الأصوات وفي 2002 م ، قام الرئيس بن على بالتعدي على الدستور من خلال التعديل الدستوري لكي يسمح له بالترشح لأكثر من ثلاث فترات رئاسية ، كما رفعت سن الترشـــح من 70 إل 75 سنة ، وخلال سنوات حكمه تميّــز بالنمط التسلطي القائم على الهيمنة السياسية في كافة مناحي الحياة العامة بالدولة لضمان استمرار حكمه(22) ، فقد سيطر *حزب التجمع الدستوري الديمقراطي حزب الرئيس على كافة نشاطات الحياة السياسية والعامة في البلاد ، كما سيطر على أغلبية مقاعد مجلس النواب في جميع الدورات الانتخابية التي أجريت منذ تولي زين العابدين للسلطة ، ومن ثم هيمن على الحياة النيابية في المجلس ، الأمر الذي نتج عنه العديد من القرارات التي كانت لصالح الحزب الحاكم ، وخير دليل التعديلات الدستورية التي أقرها المجلس لأجل استمرار زين العابدين في السلطة ، واستمر هذا الوضع وحالة الاحتقان الشعبي حتى اندلاع شرارة الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010 م (23) .

## المطلب الثاني ـ دوافع التحول الديمقراطي في المغرب :

اتسمت الساحة السياسية المغربية منذ الاستقلال 1956م بنوع من الاستقرار السياسي ، وانعدام حالات الصراع بين القوى السياسية المعارضة ، وبين المؤسسة الحاكمة ، فقد عمدت المؤسسة الملكية على محاولة الجمع بين المصادر التقليدية

للسلطة السياسية القائمة على الدين والعرقية والمصادر التحديثية في عملية بناء المؤسسات والانجاز السياسي ، إلا أن هذا الاستقرار السياسي قد مر بأزمة عنيفة خلال الثمانينات متمثلة في المظاهرات والاحتجاجات التي عبر عنها الشارع المغربي، ولمزيد من الإصلاحات فتح الملك الحسن الثاني الباب لمزيد من المشاركة السياسية ، كما أقر الملك الحسن جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتلبية مطالب قوى المعارضة ، ولهذا سنحاول خلال هذه الدراسة الطرق لمجموعة العوامل والمبررات التي دفعت النظام السياسي المغربي للقيام بعملية التحول الديمقراطي ، وهل كانت عملية التحول موضوعية في جوهرها أم صورية؟ (24) .

**مبررات التحول الديمقراطي في المغرب .**

تعددت مبررات ودوافع التحول الديمقراطي في المغرب ، فنتيجة للسياسات الليبرالية التي تم اتخاذها من قبل القيادة السياسية في المملكة المغربية عقب الاستقلال عانى الاقتصاد العديد من الاختلالات والركود الاقتصادي الذي انعكس سلبا على المستوى المعيشي للأفراد ، كما تعرضت البلاد لموجة جفاف حادة منتصف السبعينات الأمر الذي تسبب في تدهور قطاع الزراعة ، وانخفاض أسعار الفوسفات في العالم احد أهم صادرات المغرب(25) ، مما ألزم المغرب بالاتجاه للبنوك المالية الدولية والاقتراض منها ما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد ، وضع المغرب برنامجا تقشفياً لمرحلة انتقالية (1978 – 1981م ) أضيفت خلالها رسوم وضرائب عدة أرهقت كاهل المواطن(26) ، في 1981 قامت انتفاضة شعبية ضخمة بالدار البيضاء عبر خلالها الشعب عن سخطه وغضبه على تردي الوضع المعيشي للأفراد ، إلا أن الأزمة المالية في البلاد استمرت على الرغم من اقتراض المغرب من البنوك الدولية الأمر الذي جعل من اقتصاد البلاد يقع تحت رعاية ورحمة صندوق النقد الدولي (27) .

وفي 19/ 6/ 1996م قدم مجموعة أحزاب المعارضة مذكرة للملك الحسن الثاني يطالبون من خلالها بجملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية ، وتكريس دولة القانون، وضرورة إحداث مؤسسات ديمقراطية ، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وصيانة الحريات العامة ، وافق الملك واقر جملة من التعديلات ، إلا أن الملك قد تجاهل بعض التعديلات الجوهرية الأمر الذي جعل من بعض الكتل الوطنية تستمر في مطالبها الإصلاحية إلى أن جاء تعديل 1996 م . التعديل الدستور 1992 م ، والتعديل 1996م . لم يقلص من اختصاصات الملك ، جاء آخر تعديل دستوري للمغرب 2011

مع اندلاع موجات الحراك العربي ، في ظل ظروف صعبة ، فإقليميا كان الحراك على أشده في تونس وليبيا ومصر ، وداخلياً تأثر الشباب المغربي بالحراك الشعبي في تونس ، وليبيا، وسوريا ، ومصر ، من خلال تكوينهم لحركة شباب 20 مارس 2011م ، التي طالبت بإجراء إصلاحات حقيقية وشاملة(28)

## المبحث الثالث ـ مسارات وأبعاد التحول الديمقراطي في تونس ، المغرب . دراسة مقارنة .

يتبين من خلال عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي أن هناك اختلافا في الرؤى والاستراتيجيات ، فنجاح التحول الديمقراطي في تلك الأقطار يبقى مرهوناً بشرطين أساسيين :

1- سن سياسة دستورية إصلاحية تهدف إلى موائمة تفاعلات النسق السياسي والاجتماعي عند تبني أي : إصلاح مرتقب.
2- الحصول على الحد الأدنى من التراضي بين الفاعلين على نوعية الإصلاح ومراميه الأساسية ، وهو ما يفترض أن تكون هناك مفاوضات بين القوى الاجتماعية ، والسياسية لتوحيد الخطط ، والأهداف .

لقد تنوعت المعوقات، والإشكاليات التي أربكت مسار التحول في كل من البلدين كان أبرزها ضعف أداء المجتمع المدني لأسباب داخلية ، وخارجية ، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية(29) .

ففي المملكة المغربية انطلقت تظاهرات 20 فبراير بعدد من المدن المغربية ، تجاوب معها ملك البلاد ليعلن في خطاب ألقاه يوم 9 مارس 2011 م عن بدأ أشغال اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة شاملة للدستور برئاسة عبد اللطيف المانوني ، والمستشار الملكي محمد المعتصم ، وبمشاركة رؤساء الأحزاب السياسية، ومسئولي النقابات ، فأفرزت دستورا جديدا صوت عليه المغاربة بالأغلبية ، لتجري الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها يوم 25 نوفمبر أقـــر من خلاله العديد من التعديلات الدستورية في عمق الثوابت الملكية ، وإمارة أمير المؤمنين(30) ، وسوف نقوم من خلال هذه الدراسة اللاحقة بتمحيص الإجراءات الدستورية ، والقانونية مع مقارنتها بالخطوات الفعلية على الواقع السياسي في كل من تونس والمملكة المغربية .

**المطلب الأول ـ مسار التحول الديمقراطي في تونس :**

عقب الإطاحة بالرئيس التونسي " زين العابدين بن على " وكسر شوكة الخــوف عند التونسيين ، كان الشعب التونسي أمام تحدي تاريخي ، وهو مسألة بناء دولة ديمقراطية حديثة تبنى على التداول السلمي للسلطة ، واحترام القوى السياسية المعارضة ومن ثم ترسيخ قيم العدالة الاجتماعية ، والثقة المتبادلة بين كافة الفئات الاجتماعية من خلال التوافق في الرؤية للوطن ليكون كل ذلك عامل من عوامل النجاح والاستقرار ، فالثورة في تونس لم تكن لها قيادة موجهة ، ولكن وعلى الرغم من نجاح الثورة التونسية ، وإطلاق الحريات الأساسية للمواطن ، إلا إن الوضع الأمني في تونس آخذ في الانحدار بشكل كبير ، وتردّى الوضع الاقتصادي في الدولة الذي أنعكس سلباً على البطالة التي ارتفعت بشكل غير مسبوق مما زاد من ضغط الشارع (31) ، وعلى الرغــم من نجاح التجربة الانتخابية في الانتخابات التشريعية في انتخابات " المجلس التأسيسي " الذي كان أول مجلس تأسيسي في تاريخ تونس منذ ستين عاماً ، ومن ثم فوز حزب النهضة ، كما جاء في الدستور التونسي الجديد متضمنا حرية التعبير والرأي ، وحرية تشكيل الأحزاب ، والجمعيات ، وظهرت التعددية الحزبية أساساً التنمية السياسية والديمقراطية(32) .

إلا أن المرحلة الانتقالية في تونس اتسمت بنوع من الفوضى والتخبط لعدم وجود نخبة قادرة على قيادة البلاد ، مما ترتب عليه عدم تحديد الآليات التي من خلالها يتم تنفيذ أهداف الثورة بصورة سريعة وناجحة ، ومن ثم ترجمتها في سياسات واضحة ، الأمر الذي أدى إلى توزيع هذا الحراك وفقا لمصالح ورغبات عناصر اجتماعية معينة، فقد عانت تونس خلال المرحلة الانتقالية حالة من احتدام الصراع السياسي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي، كما إن حالة غياب المؤسسات الديمقراطية الفاعلة ، والمنتخبة من قبل الشعب في انتخابات حرة ونزيهة خلال فترة حكم الرئيس السابق زين العابدين بن على فرضت على القوى السياسية الجديدة تحدى تكوين مؤسسات فاعلة لديها القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية ، ومن ثم فقد انحصرت تلك العملية في مؤسستين هما : الحكومة المؤقتة والهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة على اعتبار إنها إطاراً سياسياً يعمل على التقدم بالبلاد نحو تحقيق أهداف الثورة ، والتصدي لقوى الثورة المضادة ، وتعتبر أبرز هيئات الانتقال الديمقراطي في تونس، كما اتسمت الخريطة الحزبية التونسية أيضا خلال المرحلة الانتقالية وقبل انتخابات المجلس التأسيسي

بارتفاع حدة الاستقطاب، ووجود فجوة بين تطلعات النخب والسياسيين ، وتطلعات الفئات المهمشة والمحرومة سياسيا واقتصاديا التي كانت في حاجة ملحة إلى تطبيق العدالة الاجتماعية، إلا إن التحدي الاقتصادي في تونس عقب الثورة هو الأبرز ، فالاقتصاد ذو أبعاد اجتماعية شديدة الوطأة فإذا كانت الشرارة الأولى للثورة بسبب إحساس الشباب باليأس من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتردية فإن ارتفاع نسبة البطالة تفاقم بشكل كبير عقب الثورة ما فرض على الحكومة التحدي الأبرز ، بالإضافة إلى التحدي الأمني وأخيرا يمكن القول أن التحول الديمقراطي قد نجح في مراحله الأولى في عبور اختبار الديمقراطية الأول ، لكن التحديات التي تفرضها المرحلة الانتقالية الثانية تبدو في مجملها وأبعادها أكثر تأثيرا على مسار الانتقال الديمقراطي(33) .

## المطلب الأول ـ مسار التحول الديمقراطي في المغرب .

في 20 فبراير 2011 م ، خرجت حركات شبابية شعبية، ومعها بعض الهيئات السياسية والإسلامية المعارضة والقوة الوطنية مطالبة بضرورة تغيير عميق في المغرب ، كانت من أهم مطالب الحركة ضرورة حل الحكومة والبرلمان، وإنشاء جمعية تأسيسية لدستور ديمقراطي جديد ، وإقرار ملكية برلمانية يسود فيها الملك ، ولا يحكم ، ومحاسبة المفسدين ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، اولتوزيع العادل للثروة الوطنية ، وإقرار اللغة الأمازيغية لغة رسمية في البلاد بجانب العربية ، تلك كانت أبرز المطالب التي رفعها المحتجون الذين خرجوا تحت أسم حركة 20 فبراير، كانت حركة فبراير مفاجأة للسلطات التي لم تكن تتوقعها، خاصة عقب انتشارها في العديد من المدن المغربية(34) ، تحققت الاستجابة لتك المطالب من خلال الخطاب الملكي في 9 مارس 2011 م فقد أعلن الملك محمد السادس دعمه غير المشروط للمطالب الشعبية ، ومباركته لاستحقاقات الانتقال الديمقراطي في البلاد ، هذا إضافة إلى استعداد الملك بصفته أمير المؤمنين لإعادة بناء الهيكلة السياسية في البلاد ، والإقرار بمبدأ التعددية الحزبية ، وأعطت السلطات الجهوية المزيد من السلطات التنفيذية ، وتفعيل دور المجتمع المني لأجل القيام بدوره المناط به في تفعيل الوعي السياسي ، ووجه الملك دعوة مستعجلة للبرلمان والفاعلين الحزبيين ، وأطراف المجتمع المدني لأجل التعديل في الدستور في استفتاء شعبي وإعطاء الفرصة للأغلبية الصامتة من الشعب للمشاركة في هذه التعديلات ، وانتهت صياغة الدستور الجديد في 20 يونيو 2011 م ، ونظمت انتخابات برلمانية مسبقة في نوفمبر من نفس العام(35)

، وفي 1 / 7 / 2011 أعلنت وزارة الداخلية بالمغرب عن نتائج الانتخابات ، كما أعلنت عن نسبة المشاركة التي تجاوزت 73.46%(36) .

إلا أن كافة تلك الإصلاحات ظلت رهينة للمنظومة السياسية السائدة في المغرب بسبب القصور والمحدودية لتلبية استحقاقات المرحلة ، فقد وصفت بأنها إصلاحات مضادة لمحاولة احتواء غضب الشارع(37) ، فكافة الإصلاحات التي تمت لم تمنع المؤسسة الملكية من التدخلات في الشأن العام للدولة ، في الوقت الذي فشلت فيه كل النخب السياسية في استثمار الانفتاح والتغيير ، حتى حكومة بن كيران لم تستطع محاربة الفساد أو فتح الملفات ذات الوزن الثقيل، كما استمرت الأزمات الاجتماعية كبرنامج الإصلاح لصناديق التقاعد ، بسبب عدم التعاون الحكومي مع النقابات وممثلي المجتمع المدني(38)

وأخيراً يمكن القول إن المؤسسة الملكية المغربية وبما تحظى به من رمزية تاريخية ودينية لا تزال المتحكم الوحيد للقرار السيادي في الشأن العام ، لما لها من حضوة لدى الرأي العام المغربي ، وقد برهنت التجربة مدى قوة وصلابة هذه المؤسسة وصعوبة التحالف معها ، وهو ما دلل عليه إزاحة رئيس الوزراء السابق ( بن كيران) ، وتعيين شخصية سياسية أقل منه قوة وكاريزمية، على الرغم من الإصلاحات الدستورية ، وزيادة مشاركة الأحزاب السياسية في عملية القرار السياسي، إلا أن هيمنة المؤسسة الملكية على المشهد السياسي تضعف من دور تلك الأحزاب في صناعة القرار(39) .

**الخـــاتمة** :

بعد الانتهاء من البحث الذي ضم العديد من الموضوعات التي تخص التحول الديمقراطي ، وكخاتمة للدراسة نشير إلى أن التحول الديمقراطي تجربة مريرة تتم من خلالها تغييرات في قواعد العمل السياسي ترنـــو إلى إحداث تغييرات على الوضع الاقتصادي ، والاجتماعي ، والمؤسسات القائمة ، والفاعلين السياسيين ، وقد كشفت تجارب الأولين والآخرين أن التضحية هي العنوان الأبرز في مرحلة تتسم بضراوة المعركة بين القديم ، والجديد الأصل ، والاستثناء، وبين مراكز النفوذ ، وشبكات المصالح ، و يبدو أن مفتاح العبور بتجربة الانتقال الديمقراطي إلى مرفأ الأمـــان لا يكون إلا بالاستعداد لتقديم التنازلات لأجـــل الوطن، ومن كل ما سبق نصل إلى الآتـــي :

**أولاً ــ التحول الديمقراطي في تونس :**

1- إن واقع التحول الديمقراطي في تونس قبل الثورة يمكن وصفه بأنه ديمقراطية شكلية ، تم اختزالها في العملية الانتخابية بعيدة عن المضمون الحقيق للديمقراطية ؛ لأنه لم يكن هناك تداول سلمي للسلطة ، وتسلط الحزب الحاكم ، بالإضافة إلى شمولية نظام الحكم ، فالممارسات السياسية للانتخابات التعددية كانت تنتج نفس النخب السياسية بسبب التشويه في العملية الانتخابية التي كان يشوبها التزوير .

2- إلا إنه وعقب أحداث 17 ديسمبر 2010 م شهدت تونس جملة من التطورات عقب المهمة في طريق التحول الديمقراطي منها : إطلاق الحريات للأحزاب السياسية ، وتشكيل لجنة عليا للانتخابات ، وإجراء أول انتخابات حرّة ونزيهة ، الأمر الذي أحدث تغييرا جوهريا للخارطة السياسية في تــونس، على الرغم من المؤشرات الاقتصادية السيئة التي تُعد من تبعات أيّ تحول ديمقراطي ، نظراً لعدم استقراره في المراحل الأولى ، وعلى الرغم من أنها طالت ، الأمر الذي قد يجعلها إحدى المعوقات الرئيسة التي تنال من فاعلية التحول الديمقراطي .

3- كما أن انجاز الدستور ، والمصادقة عليه كانت الخطوة الأبرز في التحول الديمقراطي ، وتقدماً كبيراً في الانتقال الديمقراطي ، وبداية مسار جديد متمثلة في تطبيق الدستور ، والبناء الديمقراطي الحقيقي ، والذي يفترض على كافة المؤسسات القائمة أن تتوافق مع المتطلبات الدستورية الجديدة .

4- وأخيراً يمكن القول أن التحول الديمقراطي في تونس لا زال يتخبّط في مراحله الأولى نتيجة ارتباك للنخبة القائمة على إدارة البلاد ، بالإضافة إلى ضعف القوى ، والأحزاب السياسية ، والمجتمع المدني ، ومنظماته، وهشاشتها ، مع بروز العديد من القوى الغير ديمقراطية تتعامل مع اللعبة السياسية في تونس بنوع من الانتهازية ، مع وجود فاعلين سياسيين يمارسون العنف ، كما أن البيئة الخارجية غير داعمة بشكل جدي لعملية التحول الديمقراطي .

**ثانياً ــ التحول الديمقراطي في المغرب :**

1- هزت حركات الاحتجاجات والارتدادات التي حدثت في العديد من الدول العربية سنة 2011 م المشهد السياسي في المغرب حيث تفاعل صناع القرار البراغماتي مع هذه المتغيرات الداخلية والخارجية .

2- تمّ توظيف الرأي العام نحو التحول الديمقراطي في الملكية ، فقد كان خطاب الملك محمد السادس، في 9 مارس 2011 م ، حول مسارات الديمقراطية استجابة لإرهاصات الحراك الاحتجاجي في الشارع المغربي الذي قادته حركة 20 فبراير، كانت مطالبتها بضرورة اجتثاث الفساد ، والحد من مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب ، وتعزيز الملكية البرلمانية، الأمر الذي يكفل استقرار المنظومة السياسية ، وترسيخ الممارسة الديمقراطية .

3- قامت المؤسسة الملكية بجملة من الإصلاحات الدستورية ، وتوسيعها لصلاحيات البرلمان ، والتمثيل الحقيقي ، وانخراط الأحزاب السياسية في إدارة الشأن العام، وهو ما أدّى إلى وصول حزب العدالة والتنمية بأغلبية برلمانية ، إلا أنه وبعد ست سنوات جاء القرار الملكي بإقالة الوزير الأول " عبد الإله بنكيران " و، تعيين "سعد الدين العثماني " مكانه ، بعد تعرقل مسار تشكيل الحكومة لما يناهز خمسة أشهر، الأمر الذي يفنّد من احتمالات تطور المشهد السياسي المغربي أو تغيره مستقبلاً ، بسبب ارتهان العملية السياسية لهيمنة المؤسسة الملكية ، والتأثير البنيوي ، والتاريخي لقوى الدّولة العميقة .

## الهـــوامـــش .


1- هدى ميتيكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث ، في على الدين هلال و محمود إسماعيل محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999

2- إيمان أحمد ، قراءة نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .

3- حسنين توفيق أبراهيم ، الانتقال الديمقراطي إطار نظري ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 ، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

4- فرحـــاتي عمر، معوقات النحول الديمقراطي في الدول العربية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة . الجزائر ، العدد: 29 ، 2008 ، ص: 139 .

5- مسلم بابا عربي محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة ورقلة . الجزائر ، العدد التاسع ، 2013 ، ص ص : 245 ، 246.

6- يونس مسعودي ، التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة الجزائر ، 2014 ، ص ص: 245 ، 250 .

7- سليم عاشور ، ثورة المعلومات والاتصال ومسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 10 . 2016 ، جامعة محمد بوضياف . الجزائر ، ص 240 .

8- حسنين توفيق إبراهيم ، الانتقال الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره .

9- على الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . لبنان ، 2002 ، ص ص: 136 ، 137 .

10- مسلم بابا عربي ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 241 ، 244 .

11- إيمان أحمد ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7 ، 8 .

12- إلهام نايت سعيدي ، طبيعة عملية التحول الديمقراطي ، ورقة بحثية ، جامعة محمد خيصر . بسكرة ، 2005 . ص: 79 .

13- أوات محمد الأمين ، التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، السنة الرابعة ، 2009 ، ص 103 .

14- عبد الحسين شعبان ، آليات التحول الديمقراطي ، مجلة السياسية الدولية 28 /2012/3 ، على الرابط التالي :
file:///C:/Users/Toshiba/Desktop/آليات التحوّل الديمقراطي - مجلة السياسة الدوليةhtml.

15- محمد صديق بن يحيى ، موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي ، مجلة المفكر ، العدد التاسع ، جامعة الجزائ ، 517 ، 518

16- شفيق أحمد عبد الرحمن أبو حشيش ،البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في تونس ، ص 76 مرجع سبق ذكره .
17- شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ، ص 32 .مرجع سبق ذكره
18- محمد علي بن زينة ، الثورة التونسية ، قراءة سيوديمغرافية في تحولات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات المستقبل ، الدوحة ، 2014 ، ص: 149 .
19- عمر البوبكري ، ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس ، مجلة تباين . تونس . العدد 3 ، 2013 ص: 83 .
20- كمال بن يونس ، التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد بن على ، مجلة السياسة الدولية ، العدد184، المجلد 46 ، ابريل 2011 .
21- سلامة بيرم وآخرون ، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ، 1992 ، ص: 224 .
22- سهام الدريسي ، خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب ، مركز الفكر الاستراتيجي ، أوراق سياسية ، ص ص: 4 ، 5 .
23- حايم ملكا ، الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2004 ، ص 6 .
24- عبد الكريم عبدلاني ، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب 1992 -1998 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ، 2003 ، ص 257 .
25- محمد مصطفى القباج ، المسلسل الديمقراطي الواقع والآفاق (1975-1983) ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1987 ، ص: 183 .
26- عبد الكريم عبدلاني ، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 258 .
27- شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ، مرجع سبق ذكره ص 87 ، 92 .
28- شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ، مرجع سبق ذكره ص 111 .
29- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تعديل الدستور في المغرب إصلاح أم احتواء التحول ، معهد الدوحة ، 2011 ، ص ص: 1 ، 2 .
30- شيباني نوال ، التحول الديمقراطي في تونس ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2016 ، ص 141 .
31- شيباني نوال ، التحول الديمقراطي في تونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 77 ، 81 .
32- عبد الرحمن يوسف سلامة ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح ، نابلس . فلسطين ، 2016 ، ص ص 180 ، 183 .

33- صفينار محمد أحمد ، عام من الثورة التونسية . المسار والتحديات ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، 2012 ، على الرابط التالي
http://acpss.ahram.org.eg/News/5285.aspx
34- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تعديل الدستور في المغرب . إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره .
35- سهام الدريسي ، الاستثناء المغربي ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 10 ، 15 .
36- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تعديل الدستور في المغرب . إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره .
37 - HEYDEMANN S, REINOUD L, Authoritarian learning and authoritarian resilience: regime responses to the Arab Awakening'", Globalizations, 8(5), 647-53 (648). 2011.
38- على أنوزلا ، لماذا أزاحه بن كيران واستمرار العدالة والتنمية ، العربي الجديد ، 2017 ، على الربط التالي .
1https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/21/
39- سهام الدريسي ، الاستثناء المغربي ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 25 ، 27 .

***حزب التجمع الدستوري الديمقراطي** . تأسس عام 1920 . كأول حزب وطني تونسي ، وفي سنة 1934 م ، انشق الحزب بقيادة الحبيب أبو رقيبة ليشكل الحزب الحرّ الدستوري الجديد ، استطاع أن يكون أبرز حزب وطني خلال مرحلة التحرير ، وهو من قاد البلاد إلى الاستقلال ، وتمكن من الوصول للسلطة في 1956م ، واعلن النظام الجمهور في 1957 ، وتحول اسمه إلى " حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"